

الكنيسة الكاثوليكية وحقوق الإنسان

تتناول هذه الدراسة تصورات الكنيسة الكاثوليكية لمفهوم حقوق الإنسان، فضلاً عن علاقة الكنيسة بمختلف الجهات والهيئات التي تعمل على ترسيخ تلك المبادئ. وقد كان الانشغال بالكنيسة الكاثوليكية دون غيرها من الكنائس، الأرثوذكسية والبروتستانتية والأنجليكانية، نظراً للدور البارز لهذه الكنيسة في الساحة الدولية، ولما تضمّه من عدد هائل من الأتباع. حيث بلغت أعداد المعمّدين، طبقاً للطقس الكاثوليكي، خلال العام ٢٠١١، ٢١٤,١ مليوناً؛ يتوزعون كالتالي: ٤٨,٨ بالمئة في أمريكا، و ٢٣,٥ في أوروبا، و ١٦ في إفريقيا، و ١٠,٩ في آسيا، و ٠,٨ في الأوقيانوس.^(١)

في الفضاء العربي تشكو المعرفة العلمية بالمسيحية، العربية منها والعالمية، من نقائص شتى، وهو ما حدّ من قدرات الإلمام بأدوات تعاطي الكنيسة مع الشأن السياسي عامة؛ هذا فضلاً عمّا استبطنته الثقافة العربية الحديثة من مفاهيم مشوهة، وأحياناً مغلوطة، عن علاقة المؤسسة الدينية بالعلمانية واللائكية، وعن دور الكنيسة ونفوذها في الغرب بشكل عام، كون الفصل بين الديني والسياسي قد عَزَل الكنيسة عن النشاط السياسي، وأخرجها من دائرة التأثير والفعل في ذلك المجال، وهو تقدير مردّه إلى افتقار الثقافة العربية إلى علوم المسيحيات لا سيما إلى سوسيولوجيا الأديان. وتقديراً منا للدور الفاعل لحاضرة الفاتيكان، لن نقول كما قال ستالين يوم تساءل هازناً

عزّ الدين عناية*

الحديث، تبرز أن التداخل والتزام والاستيعاب والاحتواء لأحد الطرفين (الكنسي والسلطوي) هو السائد. ولم تعرف الكنيسة خطأً موحداً أو تصاعدياً بشأن الانفصال، بل شهدت تطورات وتبدلات، حضرت معها العديد من الأطروحات تجاه الفعل السياسي، وحتى آباء الكنيسة الأوائل أمثال القديس أوغسطين والقديس توما الأكويني قد عبروا عن هذه الروح التي رافقت الكنيسة.

إذ اتخذ التأويل السياسي لدور الكنيسة وحضورها ومشاركتها أشكالاً عدة عبر القرون الوسطى: من إضفاء الشرعية على الملكيات القائمة، إلى تدعيم أسس الدولة الثيوقراطية المحكومة بالنظام الهيروقراطي، أي الخاضعة لسلطة رجال الدين. فقد كان كلا الطرفين، الدولة والكنيسة، في سعي دؤوب للفوز بما لدى الآخر من كاريزما وسلطة ونفوذ، وهو ما يميل تارة نحو الكنيسة وأخرى نحو الدولة، حتى خيم بظلاله طيلة العصور الوسطى ومطلع العصور الحديثة. فقد زعمت الكنيسة تقلد مهام السلطة

عن عدد الوحدات العسكرية التي بحوزة البابا؟ فقد ذهب الاتحاد السوفييتي وبقي الفاتيكان. إذ الظاهر أن ستالين قد كان كلفاً بالقوة الجارحة وغافلاً عن القوة الناعمة التي تملكها الكنيسة الكاثوليكية، وربما كانت الأيام كفيفة بالإجابة عن سؤاله. فهذه الكنيسة التي تقبع وراءها أوسع وأكبر مؤسسة دينية في العالم تستدعي متابعة لتصوراتها واستراتيجياتها، بقصد الإلمام بسير أنشطتها وتعاطيها مع قضايا عالم اليوم. وفي هذه المداخلة سنعمل على معالجة مسألة تتعلق بتعاطي الكنيسة مع موضوع حقوق الإنسان، عبر الوقوف عند بعض المحطات في التاريخ الحديث، بلوغاً إلى الراهن الحالي.

الكنيسة و"إعلان حقوق الإنسان والمواطن"

الفرنسي ١٧٨٩

غالباً ما يتلخص تعاطي الكنيسة مع الشأن السياسي لدى أنصارها وخصومها، على حد سواء، في مقولة إنجيلية عامة "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله" (متى ٢٢: ٢١)، وهي مقولة عادة ما تكون مضللة لمن ليست له دربة بتعاطي الكنيسة مع الشأن السياسي. فتلك المقولة التي باتت تعني الفصل بين الزماني والسمائي، أي بين السياسي والديني هي في الأصل قولة رمزية، وردت ضمن سياق محدد بشأن اختبار الفريسيين للمسيح للإيقاع به، أتعطى الجزية للحاكم الروماني أم لا؟ لأن المتابعة التاريخية لمسار الكنيسة طيلة العصور الوسطى وحتى مطلع العصر

بلغت أعداد المعمدين، طبقاً للطقوس الكاثوليكي، خلال العام ٢٠١١، ١.٢١٤ مليوناً؛ يتوزعون كالتالي: ٤٨،٨ بالمئة في أمريكا، و ٢٣،٥ في أوروبا، و ١٦ في إفريقيا، و ١٠،٩ في آسيا، و ٠،٨ في الأوقيانوس

الزمنية، استلهاماً لما يرد في الإنجيل: "يا رب ها هنا سيفان" (لوقا ٢٢: ٣٨). وهو ما ولّد مفاهيم على غرار "الإمبراطورية الرومانية المقدسة"، و"القيصرية البابوية" *cesaropapismo*، و"نظرية السيفين" *Unam sanctum*.^(٢)

بدأت الأمور تأخذ منعرجاً جديداً منذ أن أهلت حقبة الإصلاح البروتستانتي ١٥١٧ م، وما خلفه من عنف اجتماعي صار إلى أن وجد التوتر تسوية بعد عقد صلح أوغسبورغ بين الدول المتنازعة سنة ١٥٥٥، الذي تمخض عن قاعدة (*cuius regio eius religio*)، أي أن كل حاكم يقرّ دين رعاياه بمعزل عمّا تملّيه عليه كنيسة روما، وهو ما سيخلف تحولات جذرية سوف تغير المشهد الديني التقليدي الذي ساد قروناً. هذا الواقع الجديد بات محرّجاً للكنيسة الكاثوليكية، ولم يتوقف جراء ما خاضته من "إصلاح مضاد"، أو ما عقدته من مجامع، أبرزها مجمع ترنتو (١٥٤٥-١٥٦٣) المجمع المناهض لأطروحات لوثر.

وقبل صدور "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" الفرنسي ١٧٨٩، الذي أفرزته الثورة الفرنسية، كان حرص الكنيسة على إعلان الكاثوليكية ديناً رسمياً

لن نقول كما قال ستالين يوم تساءل هازناً
عن عدد الوحدات العسكرية التي بحوزة
البابا؟ فقد ذهب الاتحاد السوفييتي وبقي
الفاتيكان.

للدولة. وقد كان أول اتصال للكنيسة بحقوق الإنسان في حلّ من مرجعيتها الدينية مع "إعلان حقوق الإنسان والمواطن". وقد شارك جمع من الأساقفة والكهنة في صياغة مبادئ ذلك الإعلان، مع أنه تم رفض بعض المقترحات التي أدلوا بها على غرار مرافقة "إعلان حقوق الإنسان" بـ "إعلان واجبات الإنسان"، وهي ميزة من ميزات الثقافة الكاثوليكية الحذرة من استقلال الفرد بتدبير شأن وجوده، الذي ينبغي أن يكون وثيق الصلة بمرجعية دينية. في حين تم قبول بعض المقترحات، في بعض الحالات الأخرى، على غرار التوضيح ان حق الحرية الدينية هو حق لا تكفي فقط صياغته في قانون بل أيضاً تضمينه في النظام العام.

عقب ذلك الإعلان، أملت الثورة علمنة التنظيمات والهيئات غير الخيرية التابعة للكنيسة فيما مضى في شهر شباط/ فيفري سنة ١٧٩٠؛ وفي شهر تموز/ جويلية من العام نفسه تم إصدار "الدستور المدني للإكليروس"، ودعوة رجال الدين في شهر أيلول/ سبتمبر لأداء قسم الولاء للدستور الثوري الجديد. عند هذه النقطة حصلت القطيعة مع روما وشارت ثائرة رجال الدين الذين لم يلتحقوا بركب الثورة. وبدأت تظهر معارضة كنسية جادة "لإعلان حقوق الإنسان والمواطن" و"الدستور المدني للإكليروس"، المتعلق بتدخل في جهاز الكنيسة، حينها بدأ بعض ممثلي الإكليروس يقولون: "لقد قبلنا بالإعلان، وكان من نتائجه تدخل السلطة السياسية في جهاز الكنيسة، وبالتالي كان الإعلان خطأ".

في المركز في روما، وإن أبدى البابا بيوس السادس

حيرة أمام القرارات الجديدة في فرنسا في خطابه في التاسع والعشرين من آذار/ مارس ١٧٩٠، فقد جاء تحرّكه مشوباً بكثير من الحذر. ولم تكن الإدانة صريحة للدستور المدني للإكليروس وللمبادئ الثورية الفرنسية سوى في "المختصر" الرسولي (*Quod aliquantum*) في العاشر من آذار/ مارس ١٧٩١؛ بناء على موقف الكنيسة الغاليكانية (الفرنسية) التي رأت أن الاعتراف بشعيرة عامة ضروري وضامن لاستقرار الجماعة السياسية. فخلص البابا بيوس السادس إلى أن "وضع كافة الناس على قدم المساواة واعتبارهم على القدر نفسه من الحرية" يشكل فعلاً منافياً ليس فقط للعقل، بل للمعتقد الكاثوليكي أيضاً.^(٣) فالمساواة والحرية الدينية، وما ينجر عنهما من إفقار الكاثوليكية توليها موقع الصدارة كدين مهيم، تهدف كليهما إلى الإطاحة بمؤسسة الدين الكاثوليكي، وفق منظور البابا.

ما جعل البابا يدي رفضاً قاطعاً للفصل العاشر من

الإعلان المتعلق بالحرية الدينية. هذا فضلاً عن وقوفه ضد تأمين أملاك الكنيسة، وإلغاء نظام العشور، ومنع الانتساب المستجد للكنيسة، وقبول المناهضين للكاثوليكية في الوظيفة العمومية. ولكن ذلك

الاحتجاج الصارم من قبل البابا لم يمنع جيروم شامبيون دي سيسبي، رئيس أساقفة مدينة بوردو الفرنسية، من الانحياز للثورة وإقرار مشروع إعلان الحقوق.

عقب ذلك تطوّرت الأمور سلباً مع الكنيسة، وسارت باتجاه فرض الثورة أداء قسم الولاء للدستور المدني للإكليروس. وفي منظور البابا إفقار الكنيسة السند التشريعي للدولة، أثناء أداء مهامها الدينية، بما يساوي بالفعل تشكيل نظام اجتماعي جديد هدفه تدمير الدين المسيحي.^(٤) تم اعتبار كافة فصول إعلان حقوق الإنسان والمواطن، منافية للكتاب المقدس والعقل لما تضمنته من حثّ على الحرية والعدالة. ومنذ تلك الآونة انطلقت معارضة منتظمة من روما بقيادة البابا. وللتوضيح فقد كان رفض الكنيسة مبدأ الحرية الدينية ليس خوفاً من الإلحاد، أو من تراجع الحس الديني، بل هو نابع أساساً من زعزعة ذلك المبدأ الجديد مقاليد السلطة التي كانت بحوزة

الإكليروس، وتراجع نفوذه، ومخاطر تحوله إلى سلطة ديمقراطية بما قد يسبب انهيار مؤسسة الكنيسة برمتها.

لم يأت شهر آب/ أوت من العام ١٧٩٢، حتى أعلنت طائفة من رجال الدين رفضها أداء القسم،

زعمت الكنيسة تقلد مهام السلطة الزمنية، استلهاماً لما يرد في الإنجيل: "يا رب ها هنا سيفان" (لوقا ٢٢: ٣٨). وهو ما ولّد مفاهيم على غرار "الإمبراطورية الرومانية المقدسة"، و"القيصرية البابوية" *cesaropapismo*، و"نظرية السيفين" *Unam sanctum*.

أوروبا تناقضاً بين حقوق الإنسان والمسيحية لم تشهد أمريكا هذا التناقض. والأمر عائد بالأساس إلى هيمنة الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا على الفضاء الديني في حين في أمريكا، جعل التعدد من الكاثوليكية طرفاً من جملة مجموعة أطراف^(٥).

وبشكل عام توارث بابوات روما تلك الخصومة مع حقوق الإنسان والحداثة. نجد بيوس التاسع في خطاب "Maxima quidem"، في التاسع من حزيران/جوان ١٨٦٢، يعلن بصريح العبارة معارضته "لحقوق الإنسان الزائفة"، التي تتعارض مع "الحق الشرعي والصحيح" الوحيد الذي تعترف به كنيسة روما. والمتلخص في "السيلابو"، أي قائمة آثام العصر الثمانين، التي من ضمنها: الليبرالية، والإلحاد، والشيوعية، والاشتراكية، والزواج المدني، والعقلانية، ونظرية سيادة الشعب، والفصل بين الدولة والكنيسة، والمساواة بين الأديان.

أورد في هذا السياق قولاً لـلوي فيكومنت دي بونال - Louis Vicomte de Bonald - (١٨٤٠-١٧٥٤)، وهو سياسي معارض للثورة هاجم إعلان حقوق الإنسان، وعبر عن جوهر العلاقة الإشكالية التي لازمت الثورة المضادة وبقيت سائدة

طيلة العقدين الأولين من القرن العشرين: "انطلقت الثورة بإعلان حقوق الإنسان والمواطن وتنتهي بإعلان حقوق الرب"^(٦). هذا التضارب

وهو ما ترتب عنه حكم بالنفي، أعقبه في شهر أيلول/سبتمبر إعدام ٣٠٠ منهم. ما أجبر أكثر من ثلاثين ألف رجل دين من الكهان والرهبان على الفرار إلى الخارج. وفي الشهر نفسه احتلت فرنسا الثورية الأراضي التابعة للبابا في أفينيون وكونتادو فيناسينو. ثم في سنة ١٧٩٦ هاجم نابليون دولة الفاتيكان وأجبر البابا على تجريد مذل من السلاح. لتتوالى الأحداث باحتلال روما، في شباط/فيفري من العام ١٧٩٨، ثم عزل البابا وإلغاء سلطته الزمنية. قضى بيوس السادس سجيناً في ٢٩ آب/أوت ١٧٩٩ وكان الحديث حينها عن "البابا الأخير".

يستدعي حديثنا التعرض إلى إعلان الاستقلال الأمريكي في الرابع من تموز/جويلية ١٧٧٦، وقد تضمن العديد من الإشارات إلى المرجعية الدينية: لاسيما حقوق الأفراد التي تعود إلى إله خالق وهبها إلى كافة الناس. وقد كان قبول الكاثوليكية إعلان الاستقلال الأمريكي مرده إلى أن النظام الاجتماعي الأمريكي لم يشهد ذلك الانفصام مع المعايير الثقافية المسيحية؛ بالإضافة أن خروج الأقلية الكاثوليكية عن ذلك الإجماع مدعاة إلى تجريدتها من مزايا المواطنة.

في حين جاء إعلان تسع وثمانين الفرنسي ضمن سياق مختلف، سلب الكنيسة امتيازات لطالما تمتعت بها، في بلد يضم أغلبية كاثوليكية. "وفي الوقت الذي شهدت فيه

خلص البابا بيوس السادس إلى أن "وضع كافة الناس على قدم المساواة واعتبارهم على القدر نفسه من الحرية" يشكل فعلاً منافياً ليس فقط للعقل، بل للمعتقد الكاثوليكي أيضاً.

يمكن القول إن الكنيسة الكاثوليكية قد قضت أكثر من قرن، طيلة القرن التاسع عشر، لتستعيد وعيها من جراء صدمة "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" الفرنسي ١٧٨٩. فقد حاولت الكنيسة في مرحلة أولى المعارضة، ثم في مرحلة لاحقة التأقلم مع التحولات التي اندلعت مع ثورات القرن الثامن عشر التي هزت المجتمعات الغربية.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨:

محاولات التعايش مع الوضع الجديد

خيّم حذر على الكنيسة طيلة الفترة النازية والفاشية، ناهيك عن الصمت الذي لازمها في التعاطي مع مسألة حقوق الإنسان طيلة الفترة الاستعمارية، أكان في البلاد العربية أو في أمريكا اللاتينية. لكن إدراك الكنيسة لعلامات زمن جديد بدأ يطلّ، كما تقول، من خلال بداية تشكل عالم يقرّ بحق الشعوب في تقرير مصيرها، هو ما دفعها إلى الانخراط في رسم معالم هذا العالم الناشئ. كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ بمثابة الموعد الجديد للكنيسة.

وفي أثناء صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، تم رفض مقترح الممثل البرازيلي تريستاو دي أتايدي بعد طلبه تضمين مرجعية علوية للمبادئ، باعتبار تلك الحقوق عطية سماوية إلى الإنسان. كان ردّ فعل البابا بيوس الثاني عشر حينها سلبياً على الإعلان. وبقي النفور حاضراً بين كنيسة روما وحقوق الإنسان على الشكل الذي صيغت به

بين حقوق الإنسان وحقوق الرب مثلاً جوهر الخلاف بين الكنيسة والثورة، أو الحداثة عموماً. لكن ينبغي التنبيه أن الثقافة الكاثوليكية ما كانت كلها تسير بحسب هذا التوجه، فقد سعت بعض التيارات وبعض التوجهات الليبرالية إلى إيجاد مصالحة بين المعتقد الكاثوليكي المتصلب وحقوق الإنسان، غير أن تلك التوجهات كان نصيبها المحاصرة والإدانة.

ففي العام ١٨٤٥ اقترح الأسقف دوبانلو-Dupanloup - على الكنيسة استعمال، أو بالأحرى توظيف، حقوق الحرية والدين والرأي والصحافة، لبناء مجتمع مسيحي مصادّر وغير مسموح به. وفي سنة ١٨٦١ ظهر كتاب في فرنسا، تمت ترجمته إلى الإيطالية، كتبه الكاثوليكي ليون نيكولا غودار "مبادئ ٨٩ والمعتقد الكاثوليكي" ذهب صاحبه إلى أن ١٧ مبدأ من جملة المبادئ الواردة في إعلان ٨٩ لا تتناقض مع المعتقد الكاثوليكي، لكن مؤلفه غودار أجبر على التوجه إلى روما والعمل على تحوير جوهر مؤلفه.

ولم تجد الأمور نوعاً من الزحزحة سوى بانفتاح الكنيسة على مدخل آخر للحقوق في الرسالة البابوية "Rerum novarum" سنة ١٨٩١ التي أصدرها البابا ليون الثالث عشر. اعتبر في الرسالة الواجبات الملحة والعاجلة للدولة في "ضرورة العناية بالعمال". فتح البابا منفذاً جديداً للحقوق، وتم عرض الإنجيل بمثابة سفر القانون الأمثل. مثل ذلك أول فرصة لحوار الكاثوليكية مع الحداثة، حيث أعلن البابا أن الكنيسة هي الراعية والموكلة بتأويل القانون الطبيعي.

وبشكل جلي، إعلان حقوق الإنسان ١٩٤٨ مرجعيةً، باعتباره خطوة مهمة على طريق تنظيم المجموعة الدولية، ورغبته في مراعاة تلك الحقوق المعلنة في كافة البلدان لتغدو واقعاً فعلياً^(٩). مع رسالة البابا يوحنا الثالث والعشرين (السلام في الأرض) سنة ١٩٦٣، التي كانت بمثابة الإعلان الكاثوليكي لحقوق الإنسان، يمكن الحديث عن بداية تعامل براغماتي للكنيسة، وليس مصالحة مسيحية مع حقوق الإنسان.

وبُعِيد اعتلاء البابا كارول ووجتيل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ سدة البابوية، تكرر التنويه بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أرسل رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم بمناسبة الذكرى الثلاثين لصدور الإعلان، معرباً فيها عن غبطته بحلول هذه الذكرى المهمة. كما عاد الموضوع في الرسالة البابوية الأولى "Redemptor hominis" (فادي الإنسان) المنشورة في مارس ١٩٧٩؛ وجرت استعادته في الخطاب الذي ألقى أثناء زيارة الأمم المتحدة في أكتوبر من العام نفسه. وفي الخطاب السنوي الذي اعتاد البابا إلقاءه أمام أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى

في الأمم المتحدة. والحقيقة أن هناك قرابة بين تلك المبادئ الواردة ضمن الإعلان الأممي، وسابقه الإعلان الفرنسي، ومختلف ما تدعو إليه التقاليد الدينية^(٧)، غير أن الهيمنة الكنسية، أو الأورثوذكسية الكنسية، هي التي دفعت لتواجه تلك المبادئ في العديد من المناسبات. لكن هذا لم يمنع من تحقيق بعض النجاحات تتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الواردة ضمن الإعلان، نتاج تدخل ممثلين كاثوليك. كانوا قد تجمعوا في تنظيم دولي للعمال المسيحيين، بقيادة كاثوليكي فرنسي، ودفَعوا باتجاه إقرار حقوق تسير باتجاه تقليد الكنيسة، الوارد ضمن مفهوم العقيدة الاجتماعية، أي مجموع المبادئ والتعاليم المعبرة عن روح الكنيسة، في نظرتها إلى مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي على ضوءها تحدد تدخلها في الاجتماعي.

لم يفت ذلك من عزم الكنيسة، وكأن بقبولها بالأمر الواقع باتت تقي نفسها من العزلة والانحصار: فكما يقول اللاهوتي والكردينال بيتر وبافان (١٩٠٣-١٩٩٤) شهد العالم تحولاً ديمقراطياً، وما لم تول الكنيسة حقوق الإنسان اهتماماً توشك ألا تفهم هذا العالم، وألا تقدر على التخاطب مع هذا العالم، وألا تكون حاضرة؛ وبالتالي يتهدد الدور الرعوي للكنيسة^(٨). التحول الجدير بالاهتمام وهو ما حصل مع العام ١٩٦٣ بصدور الرسالة البابوية للبابا يوحنا الثالث والعشرين (١٩٥٨-١٩٦٣) "Pacem in terris" (السلام في الأرض). كانت المرة الأولى التي يورد فيها البابا،

مع رسالة البابا يوحنا الثالث والعشرين (السلام في الأرض) سنة ١٩٦٣، التي كانت بمثابة الإعلان الكاثوليكي لحقوق الإنسان، يمكن الحديث عن بداية تعامل براغماتي للكنيسة، وليس مصالحة مسيحية مع حقوق الإنسان.

حاضرة الفاتيكان، تطرق خلال العام ١٩٨٨، بالحديث للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ حينها، معتبراً إياه "علامة مهمة على الطريق الطويل والشاق للبشرية"^(١٠).

لكن الملاحظ في تعاطي الكنيسة مع موضوع حقوق الإنسان، عقب صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، أنها لم تقر حرية التدين ومبدأ التسامح إلا بعد أن أيقنت أنها الأقدر في التحكم بهذه الأدوات الجديدة، في لعبة التنافس مع الأديان الأخرى، وباتت تعير الأوساط الدينية التي لا تعترف بذلك، بعد أن كانت تعدّ الأمر من "المواد الضارة" ومن خطايا العالم الجديد. فكان إلحاح يوحنا بولس الثاني على حقوق الإنسان، مثلاً، نابعاً من سعيه لإسقاط جدار برلين، مؤكداً حينها على "حق الدين". وبعد سقوط المعسكر الاشتراكي تحول نحو المسلمين والصين بالأساس. فالكنيسة مع حقوق الإنسان تنتقد الوسيلة وتوظف النتيجة.

حقوق الإنسان بين مفهوم الكنيسة الغربية وعالم الجنوب

عقب انعقاد مجمع الفاتيكان الثاني (١٩٦٢-١٩٦٥)، الذي أرادته الكنيسة مستهل مرحلة جديدة في المصالحة مع الحداثة ومع العالم، أثرت مسألة الحرية الدينية ضمن وثيقة "Dignitatis Humanae" (الكرامة الإنسانية)^(١١). كان هاجس الكنيسة متلخّصاً في عنصرين: التعاطي مع المسألة في واقع يمثل فيه المسيحيون الأغلبية وتحضر فيه الكنيسة بمثابة "دين

الدولة"؛ والتعاطي مع المسألة في واقع يمثل فيه المسيحيون أقلية وتطمح فيه الكنيسة إلى كسب امتيازات إضافية.^(١٢) تمخّض المجمع المذكور عن إقرار الحرية الدينية بقصد توظيفها كأداة إيديولوجية نحو الخارج، بما يعضد الكنيسة في مسكونيتها وما ييسر مسعاها لأنجلة العالم. ضمن استراتيجية جديدة توختها في التعامل مع الآخر، تمثلت في ما يعرف بـ *Nostra aetate* والتي تشكّل بموجبه "مجلس الحوار مع الأديان غير المسيحية"، الذي كلف بهندسة علاقات الكاثوليكية مع أديان العالم. حينها خرج الجدل بشأن الحرية الدينية وحقوق الإنسان من التداول الغربي، بين التصورات الدينية واللا دينية، وبات مطروحاً في الخارج. سننظر إلى المستجدات التي حصلت داخل الكنيسة وارتباطها بمسألتي حقوق الإنسان والحرية الدينية من خلال واقع أمريكا اللاتينية وواقع البلاد الإسلامية.

لم تشفع قرارات مجمع الفاتيكان الثاني، التي عُدّت ثورة كوبرنيكية داخل الكنيسة، دون بقاء المركز في روما عرضة للهزات. فقد جاءت المراجعة الجذرية لمفهوم حقوق الإنسان من أقاصي الجنوب، تحديداً من أمريكا اللاتينية، عبر ما عُرف بلاهوت التحرر. فقد دبّ تساؤل في أطراف العالم الكاثوليكي المهمّش بشأن صدقية مفاهيم حقوق الإنسان دينياً، في ظل غياب التطرق بحزم لـ "حقوق الفقير" التي ترهق أتباع كنائس العالم الثالث. فـ "لاهوت التحرر - كما يقول ليوناردو بوف - جاء جراء زواج الكنيسة مع الفقراء"^(١٣) بصفته إصغاء لصوت المعذّبين في الأرض^(١٤). ولأنّ حقوق الإنسان بالمفهوم

للسكنى في بيوت متواضعة".^(١٦)

وأما ما يخص تحولات الكنيسة عقب الفاتيكان الثاني وعلاقتها بالعالم الإسلامي، فما أن أوشكت جولة توظيف حقوق الإنسان ضد الخطر الشيوعي على الانتهاء، والذي كان يهدد المعسكر الغربي، توجهت الأنظار نحو العالم الإسلامي، ولا سيما في أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، لكن تبين أن العالم الإسلامي منهك ويمكن استيعابه وردعه بإثارة مسألة الانتهاك، كلما استلزم الأمر. ويسر نقلت الكنيسة معركة حقوق الإنسان من الفضاء الغربي إلى فضاء "العالم الإسلامي" و"العالم الهندي الصيني". لم تعد الكنيسة رافضة لمفهوم الحرية الدينية في فضائها الغربي التقليدي، بعد أن اطمأنت أن الداخل خارج التهديد. وباتت حقوق الإنسان منظورا إليها كحقوق للاختراق الديني، بعد أن أمسى الحديث عنها كقضية إشكالية ضمن تراث الآخر وواقعه وثقافته. وفي ظل هذا الانزياح في التعاطي مع مفاهيم حقوق الإنسان، اشتغلت ماكينة الحديث عن الحق في الردة، والحرية الدينية، بتشجيع مباشر من الكنيسة سواء عبر الملتقيات، أو عبر المجلات (إسلاميات مسيحية مثلاً) التي جمعت حولها طائفة من المفكرين المسلمين التقدميين والداثيين. وفي ظل هذا المناخ، غاب المسلم وكيفية التعاطي معه كنسياً وواقعياً داخل الواقع الغربي المختال ببلوغه سדרه المنتهى الحقوقي. فهل المسلم المتواجد في الغرب المسيحي ينعم بحقوقه؟ الجواب بالإيجاب إن قارنا الأمور بما هو جار داخل الواقع الإسلامي،

نقلت الكنيسة معركة حقوق الإنسان من الفضاء الغربي إلى فضاء "العالم الإسلامي" و"العالم الهندي الصيني".

السائد، الفرنسي والعائد إلى الأمم المتحدة، هي حقوق برجوازية باعتبار الإلحاح على أمرين: الفردانية والملكية الخاصة؛ وبالمفهوم العائد إلى كنيسة روما هي حقوق مغتربة ومثالية. ذهب لاهوت التحرر إلى محاولة تحويل حقوق الإنسان إلى حقوق الفقراء^(١٥). لكن ذلك الهم الإنساني الذي استبد بلاهوت التحرر منذ نشأته جعله عرضة لاتهامين رئيسيين: موالة الشيوعية ومخاطر تحويل الدين إلى سياسة. ما انجرت عنه محاكمات كنسية شهيرة لقادته، بقصد محاصرة هذا اللاهوت المتمرد. تم ذلك بتسليط الحرمان على غوستافو غوتيراز (١٩٨٣-١٩٨٤) أولاً، ثم ليوناردو بوف لاحقاً، من طرف "مجلس مراقبة العقيدة" بروما، برئاسة الكردينال جوزيف راتسينغر حينها، البابا المستقيل لاحقاً، حصل ذلك بين سنتي (١٩٨٤-١٩٨٥ م). أجلس بوف على الكرسي ذاته الذي أجلس عليه غاليليو غاليلي وجردانو برونو، بتهمة الانحراف عن الطريق السوي. لا لشيء إلا لأنه سعى إلى إعادة صياغة فلسفة المسيحية خارج معادلات الزمن الحالي، وفق رؤى طهرية، تتلخص في قوله: "على ما أعتقد يصعب الحديث عن المسيح الفقير والوديع داخل قصور روما... والبديل ما فعله حشد من أساقفة أمريكا اللاتينية، باعوا قصورهم وتحولوا

الديمقراطي. ولقد رفض الفاتيكان الحرية الدينية خشية من تمرد الراهبات على سلطة الذكور.

ومنذ أواخر عهد كارول ووجتيل وطيلة فترة جوزيف راتسينغر شهدت الكنيسة نوعاً من "التصلب المفاهيمي" تجاه حقوق الإنسان، وبات الحديث عن كون حقوق الإنسان هي بمثابة التهديد المتأتي من الفلسفة العدمية والنسبية. حيث الإلحاح المستجد للكنيسة على مراعاتها للقانون الطبيعي (الفطرة). وعاد الخطاب الكنسي الأرثوذكسي بعد أن توارى طيلة عقود. ومنذ أواخر فترة يوحنا بولس الثاني عاد الحديث عن حق الإجهاض والقتل الرحيم بمثابة التقويض لمبدأ حقوق الإنسان. ومن هذا المنظور توجهت انتقادات للمنظمات الدولية التي تدافع عن تلك الحقوق كونها تهدد بعمق حياة البشر.

وبشكل عام مرت الكنيسة بمراحل مع حقوق الإنسان، من المعارضة الراديكالية لإعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي ١٧٨٩، إلى القبول الحذر للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، إلى التصادم المستجد والعودة للحديث عن القانون الطبيعي مع يوحنا بولس الثاني ثم مع بندكتوس السادس عشر. فحسب مينوتسي المصالحة النهائية بين الكنيسة وحقوق الإنسان ما زالت في أمر الغيب، لم تقع بعد^(١٨).

اشتغلت ماكينة الحديث عن الحق في الردة، والحرية الدينية، بتشجيع مباشر من الكنيسة سواء عبر الملتقيات، أو عبر المجلات (إسلاميات مسيحيات مثلاً) التي جمعت حولها طائفة من المفكرين المسلمين التقدميين والحداثيين.

ولكنه جواب بالنفي إن نظرنا إلى الأمور مقارنة بالداخل الغربي، بين المسيحيين وغيرهم. ذلك ما نحيل القارئ إلى متابعته عن قرب ضمن كتابين قمنا بترجمتهما إلى اللغة العربية: الأول لإنزو باتشي بعنوان: "الإسلام في أوروبا أنماط الاندماج"، والثاني لستيفانو أليافي بعنوان: "الإسلام الإيطالي رحلة في وقائع الديانة الثانية"^(١٧).

تبدو تناقضات الكنيسة مع ذاتها ومع العالم جمّة. في الأدبيات الكنسية عادة ما يُطرح حضور الكنيسة في الفضاءات غير المسيحية، ولا سيما منها الإسلامية، بمثابة "الشهادة" والعون والتطوير والمساندة للمرأة للنهوض بحقوقها، ولكنها تغفل عن أوضاع الراهبة التي تفتقر لأدنى درجات الحقوق داخل الكنيسة. وهو ما يبرر القول إن حقوق الإنسان غير قابلة للتطبيق في الفضاء الكنسي جراء انبناء الكنيسة على التراتبية وافتقادها للبناء

الهوامش

- 8 P. Pavan, *Dirittidell'uomo e dirittionaturale*, in Id., *Scritti*. 1. *L'anelitodell'uomoallalibertà*, Roma, CittàNuova, 1989, pp. 51-70.
- 9 E. Lora e R. Simionati (a cura di), *Enchiridion delleencichliche*. 7. *Giovanni XXIII. Paolo VI*, Bologna, EDB, 1994, pp. 452-453.
- 10 Giovanni Paolo II, *Discorsoall'AssembleageneraledelleNazioni unite*, in E. Lora (a cura di), *Enchiridion della pace*. 2. *Paolo VI. Giovanni Paolo II*, Bologna, EDB, 2004, pp. 2643-2645.
- 11 *I Documenti delConcilioVaticano II*, Paoline, Milano 2002, p. 579 e s.
- 12 Francesco Compagnoni, "Il modernodirittoallalibertà di coscienzaesceltareligiosa", in *La libertàreligiosatradizione e modernidirittidell'uomo*, EdizioniFondazione Giovanni Agnelli, Torino 2002, pp. 23-24.
- 13 Leonardo Boff – ClodovisBoff – José Ramos Regidor, *La chiesadeipoveri. Teologiadellaliberazione e dirittidell'uomo*, datanews, Roma 2010, p. 7.
- 14 Ibidem, p. 40.
- 15 Ibidem, p. 69 e s.
- 16 Leonardo Boff, *Un papa difficile da amare*, DatanewsEditrice, Roma 2005, p. 23.
- 17 صدر الكتابان لدى مشروع "كلمة" في أبوظبي ٢٠١٠.
- 18 Daniele Menozzi, *Chiesa e dirittiumani*.

* عز الدين عناية أستاذ تونسي بجامعة روما لاسابيينسا في إيطاليا، متخصص في علم الأديان. صدرت له مجموعة من الأعمال منها: العقل الإسلامي (٢٠١١)، نحن والمسيحية في العالم العربي وفي العالم (٢٠١٠)، إلى جانب العديد من الترجمات منها علم الأديان للفرنسي ميشال مسلان، والإسلام الأوروبي للإيطالي إنزو باتشي، وعلم الاجتماع الديني للإيطاليين ساينوأكوايفاوإنزو باتشي، وأوروك: أولى المدن على وجه البسيطة لعالم الآثار الإيطالي ماريو ليفراني.

- 1 *Annuariumstatisticum ecclesia*, Libreria Editrice Vaticana, 2013.
- 2 لمزيد التوسع بشأن ذلك، انظر دراستنا: "الدولة الدينية المسيحية في العصور الوسطى ومسألة فصل الدولة عن الكنيسة"، مجلة التفاهم، العدد: ٤١، سلطنة عمان ٢٠١٣، ص: ٣٣ وما بعدها.
- 3 Daniele Menozzi, *Chiesa e dirittiumani*, ilMulino, Bologna 2012, p. 29.
- 4 Ibidem, p. 55.
- 5 Jean-Yves Calvez, "I monoteismi e idirittidell'uomo", in *La religione*, F. Lenoir – Y.T. Masquellier, Volume 5, UTET Torino 2001, p. 169.
- 6 L. G. A. de Bonald, *Législation primitive*, in Id., *Oeuvres complètes*, t. II, Genève-Paris, Slaktine 1982, p. 250.
- 7 Jean-François Collange, *Teologiadeldirittiumani*, Queriniana, Brescia 1991, p. 14.

